الأمم المتحدة

E/CN.3/2020/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والخمسون

3-6 آذار/مارس 2020

البند 3 (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الجنسانية

الإحصاءات الجنسانية

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير الذي أُعدّ وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 والممارسات السابقة آخر الأنشطة التي اضطلعت بها كل من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية. ويتناول التقرير إعداد شعبة الإحصاءات ومجموعة من الخبراء المعنيين مبادئ توجيهية لتحسين إنتاج البيانات المتعلقة باستخدام الوقت بما يتماشى مع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت (ICATUS 2016)، على نحو ما طلبته اللجنة (E/2017/24-E/CN.3/2017/35، الفصل الأول - جيم، المقرر 109/48). ويغطي التقرير أيضا إعداد *منشور المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات*، وهو استعراض وصفي شامل للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وأخيرا يسلّط التقرير الضوء على نتائج الاجتماع الثالث عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية وتنظيم المنتدى العالمي الثامن المعني بالإحصاءات الجنسانية.

* E/CN.3/2020/1.

19-22010 (A) 140120 170120

الرجاء إعادة استعمال الورق

واللجنة الإحصـــائية مدعوة إلى التعليق على العمل المضـــطلع به حتى الآن من أجل تحديد خيارات إنتاج بيانات استخدام الوقت بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة، والموافقة على اختصاصات فريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت. واللجنة مدعوة أيضا إلى الإعراب عن آرائها بشـــأن إعداد *منشـــور المرأة في العالم عام 2020*، وتنظيم المنتدى العالمي الثامن للإحصـاءات الجنسـانية والأعمال الجارية الأخرى والأولويات المقبلة لشـعبة الإحصـاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بهدف تعزيز البيانات الجنسانية دعما لرصد أهداف التنمية المسـتدامة، في إطار البرنامج العالمي للإحصـاءات الجنسـانية. ويرد في الفقرة 43 الإجراءات التي يتعين على اللجنة اتخاذها.

أولا – مقدمة

1 – يوجز هذا التقرير الأعمال التي اضطلعت بها في عامي 2018 و 2019 كل من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية من أجل تنفيذ ما طلبته اللجنة الإحصائية في مقرراتها 102/42 و 109/44 و 109/48، فيما يتعلق بما يلي: (أ) وضع مبادئ توجيهية منهجية لإنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، بما في ذلك لقياس استخدام الوقت والأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ (ب) والإبلاغ عن آخر الإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين الواردة في منشور *المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات*؛ (ج) والعمل كآلية تنسيق للبرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية من خلال الاضطلاع بمهام منها عقد الاجتماعات السنوية لفريق الخبراء؛ (د) وتنظيم المنتدى العالمي المعني بالإحصاءات الجنسانية كل سنتين. وعلاوة على ذلك، يصف التقرير الأنشطة الجارية الأخرى التي تضطلع بها كل من شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية والعمل المقرر أن يقوما به بهدف تعزيز البيانات الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي.

ثانيا – تحديث جمع بيانات استخدام الوقت

2 – منذ عام 2018، تعمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت من أجل تنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت (ICATUS 2016) وتحديث الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت، في سياق استكمال *دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر*[1]، بهدف عام هو مواصلة تعزيز جمع البيانات البالغة الأهمية عبر البلدان وعلى مر الزمن.

3 – ويهدف الدليل المستكمل إلى تزويد المكاتب الإحصائية الوطنية وواضعي السياسات بالتوصيات وأفضل الممارسات لجمع إحصاءات استخدام الوقت وتجهيزها وتحليلها ونشرها للاسترشاد بها في البحوث وفي وضع مجموعة واسعة من السياسات، بما فيها تلك المتعلقة بالعمل غير المدفوع الأجر والإنتاج غير السوقي والرفاه والمساواة بين الجنسين. وستعرض المبادئ التوجيهية مفاهيم وتعاريف رئيسية تتعلق ببيانات استخدام الوقت، وتسدي المشورة للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن مختلف المراحل والعمليات (الاحتياجات من البيانات، والتصميم، والبناء، والجمع، والتجهيز، والتحليل، والنشر، والتقييم)[2] عند تنفيذ الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو بشأن إلحاق وحدة مخصصة لاستخدام الوقت بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، تكون نموذجية على الصعيد الوطني. وعن طريق استكشاف سبل تحديث جمع بيانات استخدام الوقت، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا، ستكفل المبادئ التوجيهية حصول المكاتب الإحصائية الوطنية على نموذج مستدام لإضفاء الطابع المؤسسي على الجمع المنهجي لتلك البيانات. وسيستند الدليل المستكمل إلى *المبادئ التوجيهية لمواءمة الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت*، التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 2013.

(1) متاح في الموقع التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_93a.pdf.

(2) وفقا لمراحل النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية.

4 - وبالنظر إلى الاستراتيجيات المتعددة والأساليب المختلفة التي اعتمدتها البلدان لجمع بيانات استخدام الوقت والاعتراف بأنه ما من حل واحد يلبّي احتياجات جميع البلدان من البيانات، وافق الفريق على العمل بداية على وضع مشروع إطار مفاهيمي يقترح ''سلة من الخيارات''. وستغطي الخيارات المقترحة أدوات مختلفة (بما في ذلك اليوميات الكاملة واليوميات الموجزة والأسئلة المجردة) وأساليب جمع بيانات استخدام الوقت (من خلال إجراء المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب، والمقابلات على شبكة الإنترنت بمساعدة الحاسوب، والمقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب أو باعتماد نهج تصميم مختلط) بما يتماشى مع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المؤشر 5-4-1، وستسلّط الضوء على مزايا الخيارات وأوجه القصور فيها، فضلا عن سبل التخفيف من آثار أي وجه من أوجه القصور فيها. وستكون التوصيات المتعلقة باستبيانات المعلومات الأساسية على مستوى الأسر المعيشية وعلى مستوى الأفراد جزءا من الإطار. وستتمكن البلدان من اختيار حل لجمع بيانات استخدام الوقت حسب احتياجاتها من البيانات وقدراتها ومواردها. وحتى الآن، يعمل الفريق على عناصر مختارة ذات أولوية في الإطار المفاهيمي ستكون، بمجرد وضعها في صيغتها النهائية، في صميم *الدليل المنقح لإنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت*، وهي: (أ) أهميتها بالنسبة إلى السياسات - تبيان جدوى بيانات استخدام الوقت في الرد على الأسئلة التي قد تُطرح في إطار السياسات والبحوث، بما في ذلك دعم رصد أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) بيانات استخدام الوقت والدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت: المفاهيم والتعاريف؛ (ج) أداة منسقة بالحد الأدنى لجمع بيانات استخدام الوقت؛ (د) ضمان الجودة في سياق الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت. وسيجري عرض هذه العناصر على اللجنة الإحصائية بوصفها وثائق معلومات أساسية لكي تعلّق اللجنة عليها.

ألف - الولايات والمعلومات الأساسية

5 - تشير مختلف الاتفاقات الدولية إلى أهمية جمع إحصاءات استخدام الوقت للسياسات والبحوث القائمة على الأدلة. وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في الفترة من 4 إلى 15 أيلول/سبتمبر 1995، طلبت الحكومات إجراء دراسات منتظمة عن استخدام الوقت لقياس العمل غير المدفوع الأجر (الهدف الاستراتيجي حاء-3). ومؤخرا، دُعيت الدول في الغاية 4 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إلى ''الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني''. وتم الاتفاق على المؤشر العالمي ذي الصلة، المؤشر 5-4-1 من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ''نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان'' لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحسين توزيع العمل غير المدفوع الأجر.

6 - ومن المتوقع أن تنتج المكاتب الإحصائية الوطنية بيانات عالية الجودة عن استخدام الوقت تكون مفصّلة بما يكفي لإرشاد صياغة السياسات وتلبية احتياجات المستعملين النهائيين وتكون مناسبة لتحليل الاتجاهات وإجراء المقارنات بين البلدان. بيد أن العديد من البلدان تواجه تحديات في إجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت بسبب تعقيدها وارتفاع تكلفتها. وتواجه الدراسات الاستقصائية التقليدية لاستخدام الوقت، ولا سيما تلك التي تطلب من المجيبين استكمال معلومات في يوميات ترسل لاحقا،

معدلات استجابة منخفضة بسبب ”التعب“ العام للمجيبين الذين تعبوا من الانخراط في دراسات استقصائية للأسر المعيشية وزيادة العبء الثقيل لاستكمال اليوميات على الورق. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات ترميز وتجهيز بيانات استخدام الوقت معقدة وتتطلب استخدام موارد كثيفة.

7 - وكنتيجة مباشرة للتحديات المذكورة أعلاه، هناك نقص في بيانات استخدام الوقت في العديد من البلدان. واستنادا إلى البيانات المتاحة للمؤشر 5-4-1 في قاعدة البيانات العالمية التي جمعتها شعبة الإحصاءات، كان لدى نحو 90 بلدا فقط نقطة بيانية واحدة على الأقل منذ عام 2000، منها 56 في المائة كان لديها ملاحظة واحدة فقط، و 29 في المائة لديها نقطتان بيانيتان و 15 في المائة فقط لديها ثلاث نقاط بيانية أو أكثر، مما يحد من إمكانية قياس التقدم المحرز. وإضافة إلى ذلك، يقوم عدد أقل من البلدان بحساب القيمة النقدية للأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر تكملة لناتجها المحلي الإجمالي الوطني من خلال تجميع الحسابات الفرعية. وتبيّن هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى زيادة التغطية القطرية وجمع بيانات استخدام الوقت بصورة أكثر انتظاما.

8 - وفي الدورة الثامنة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في آذار/مارس 2017، دعت الدول الأعضاء إلى دعم البلدان في جهودها الرامية إلى جمع واستخدام بيانات استخدام الوقت للاسترشاد بها في السياسات. وفي تلك المناسبة، أيدت الدول الأعضاء التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 وأيدت وضع مبادئ توجيهية منهجية بشأن كيفية تنفيذه لإنتاج بيانات عن استخدام الوقت قابلة للمقارنة دوليا، باستخدام أحدث التكنولوجيات، دعما لرصد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المناطق النامية (E/2017/24-E/CN.3/2017/35، الفصل الأول - جيم، المقرر 109/48).

9 - واستجابة للطلب المذكور أعلاه، نظّمت شعبة الإحصاءات الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2018[3].

10 - ويتألف الفريق من خبراء من المنظمات الوطنية والدولية ذوي الخبرة الواسعة في الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت من حيث أدوات وأساليب جمع البيانات، وترميز الأنشطة وتصنيفاتها، بما يشمل التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016، وتحليل البيانات. والأعضاء الحاليون في الفريق هم ممثلون عن المكاتب الإحصائية للبلدان والمنظمات (أستراليا، وإيطاليا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنلندا، وكندا (الرئاسة)، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وخبراء استخدام الوقت (مارغريتا غيريرو وإغناس غلوريو). وقدّمت Data2X إسهاما ماليا في العمل الذي اضطلع به الفريق في عامي 2019 و 2020.

(3) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2018/newyork-egm-tus.cshtml.

11 - وبعد الاجتماع الأول، اجتمع الفريق ثلاث مرات عن بعد ومرتين وجها لوجه (في أيار/مايو 2019[4] وتشرين الثاني/نوفمبر 2019[5]) لمواصلة عملية وضع الإرشادات العملية لتنفيذ التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 وإنتاج إحصاءات استخدام الوقت باستخدام أحدث التكنولوجيات.

12 - وستقدم اختصاصات الفريق كوثيقة معلومات أساسية متاحة على بوابة اللجنة الإحصائية (https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/).

باء - النواتج المقترحة ذات الأولوية

13 - حدّد فريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت العناصر التي يتعين تحديثها في *دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت* على سبيل الأولوية، على النحو المبين أدناه. وترد معلومات إضافية عن هذه العناصر في وثائق المعلومات الأساسية المتاحة على بوابة اللجنة الإحصائية.

(أ) الأهمية بالنسبة إلى السياسات - تبيان جدوى بيانات استخدام الوقت في دعم رصد أهداف التنمية المستدامة

14 - يتزايد الاعتراف بقيمة بيانات استخدام الوقت، ولا سيما فيما يتعلّق بقياس أعمال الخدمة المنزلية غير المدفوعة الأجر، والرفاه، والمساواة بين الجنسين. كما أن بيانات استخدام الوقت حاسمة في توجيه السياسات والبحوث المتصلة بالتنقل والنقل، فضلا عن التعليم والصحة والثقافة والبيئة والرياضة. ولذلك فإن تحليل بيانات استخدام الوقت أساسي لتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم طائفة واسعة من السياسات العامة، بما في ذلك السياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وبوجه خاص، فإن بيانات استخدام الوقت ضرورية وتشكل مدخلا مباشرا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المؤشر 5-4-1، وتسهم في الأدلة اللازمة لرصد الأهداف والغايات الأخرى.

(ب) المفاهيم والتعاريف

15 - استعرض الفريق في البداية التعاريف الرئيسية للمصطلحات المتصلة ببيانات استخدام الوقت والدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت ووافق عليها لتيسير المناقشات والتفاهم بين أعضاء الفريق، ولتوفير مصطلحات متسقة *لدليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت* والتشجيع على استخدامها. وجرى توسيع نطاق هذا الجهد فيما بعد ليشمل أمثلة وممارسات قطرية بالإضافة إلى مفاهيم وتعاريف متصلة بجمع بيانات استخدام الوقت. وقد أوجز ذلك في وثيقة معلومات أساسية قُدّمت للجنة، وسيتواصل تطويرها لتصبح فصلا واحدا في الدليل المستكمل.

(4) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2019/newyork-egm-tus/.

(5) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2019/newyork-egm-tus-nov.cshtml.

(ج) تحديث الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت

16 - يتطلّب النهج التقليدي للدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت بواسطة اليوميات المكتوبة موارد مكثّفة، ولا سيما أثناء جمع المعلومات ورقمنتها وترميز الأنشطة. وإضافة إلى ارتفاع تكاليف جمع البيانات وتجهيزها، تواجه المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا تحديات في إجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت بسبب انخفاض معدلات الاستجابة والتأخر في نشر نتائج الدراسات الاستقصائية. وفي سياق تحديث نظمها الإحصائية الوطنية، تستكشف المكاتب الإحصائية الوطنية سبلا بديلة لجمع بيانات استخدام الوقت من خلال استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي إلى رقمنة مجموعات البيانات. فعلى سبيل المثال، يتيح اعتماد نهج التصميم المختلط استهداف فئات مختلف السكان وتوفير خيارات للمجيبين المختارين بشأن سبل المشاركة، كوسيلة للحد من عدم الاستجابة.

17 - وعلاوة على ذلك، أصبح استخدام التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من إنتاج إحصاءات استخدام الوقت في كثير من البلدان وذلك من أجل زيادة الكفاءة في جمع البيانات وتحسين نوعيتها. ويمكن للتكنولوجيا أيضا أن تيسّر تنفيذ تصنيفات الأنشطة، بما في ذلك التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016، خلال جميع مراحل الدراسة الاستقصائية، ولا سيما تبسيط ترميز الأنشطة أثناء تجهيز البيانات.

18 - وبينما يستكشف الفريق استخدام التكنولوجيا ويوصي برقمنة عملية جمع بيانات استخدام الوقت، فإنه يقوم أيضا بتحديد التحديات المحتملة وتقييمها، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا ومدى تغطيتها (فيما يتعلّق بأدوات الاستقصاء التي يملؤها المجيبون) و ''تأثير نمط الاستقصاء'' المحتمل الذي ينبغي مراعاته، ولا سيما عندما تستعمل البلدان نهج التصميم المختلط لجمع البيانات. وفي هذا الصدد، يستفيد الفريق من العمل الذي يضطلع به المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والشركاء بشأن أدوات الدراسات الاستقصائية المبتكرة المتعلقة بميزانية الأسر المعيشية واستخدام الوقت، بما في ذلك إيجاد حلول لخفض العبء الواقع على المجيبين، وزيادة معدلات الاستجابة، وخفض إجمالي عبء عمل المكاتب الإحصائية الوطنية.

(د) أداة منسّقة بالحد الأدنى

19 - استجابة لطلبات البلدان بالحصول على الدعم بشأن جمع إحصاءات استخدام الوقت، ولا سيما في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة، وضع الفريق أداة منسقة بالحد الأدنى لجمع بيانات استخدام الوقت، بما في ذلك لقياس المؤشر 5-4-1، تمشياً مع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 (أنشطة المستوى الثاني) والمعايير الدولية الأخرى، لضمان إمكانية المقارنة بين البلدان. وتتألف الأداة من قسمين: مجموعة من الأسئلة تسجّل الخصائص الأساسية المتعلّقة بالحالة الاقتصادية من خلال استبيان معلومات أساسية؛ وقائمة مصغّرة تضم 25 نشاطاً محددة مسبقا (بما في ذلك ''أنشطة أخرى'' لأخذ الأنشطة غير المدرجة في القائمة في الحسبان)، ومعلومات سياقية ذات أهمية وأسئلة تحقيق إضافية. وتقترح الأداة مجموعة مصغّرة من المتطلبات التي يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تستخدمها في جمع بيانات استخدام الوقت أو كأساس لتصميم نهجها في جمع البيانات باستخدام اليوميات أو الأسئلة المجردة.

مجموعة الأسئلة التي تسجّل الخصائص الأساسية المتعلّقة بالحالة الاقتصادية والعمل للمجيبين

20 - ويتطلب الإبلاغ عن بيانات استخدام الوقت بما يتماشى مع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 جمع خصائص المجيبين في استبيانات المعلومات الأساسية لاستكمال المعلومات التي تم الحصول عليها في اليوميات. وفي البداية، ركّز الفريق، بتوجيه مباشر من منظمة العمل الدولية، أحد أعضائه، على ترميز الأنشطة في إطار الفرعين الرئيسيين للتصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 وهما ''العمالة والأنشطة ذات الصلة'' و ''إنتاج السلع لأغراض الاستخدام الذاتي'' وحدد الخصائص الأساسية المتعلّقة بالحالة الاقتصادية للمجيبين التي ينبغي تسجيلها في استبيان المعلومات الأساسية من أجل تيسير الترميز الصحيح لتلك الأنشطة[6]. وترد الأسئلة والتسلسلات النموذجية التي تسجّل تلك الخصائص كأمثلة وتتماشى مع توصيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحصول على العمالة وإنتاج السلع للاستخدام النهائي، على النحو المحدد في القرار 1 من المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل بشأن إحصاءات العمل والعمالة والاستغلال الناقص للعمل. ويوصى بأن تستخدم البلدان النهج الذي وضع بالفعل على الصعيد الوطني لتسجيل تلك الخصائص في الدراسات الاستقصائية، ولا سيما الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، شريطة أن يتم تسجيل التفاصيل المطلوبة لترميز أنشطة استخدام الوقت، أو أن تكيّف النهج الوطني بما يتماشى مع الخصائص الموصوفة أعلاه لتكون مناسبة للدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت.

قائمة مصغّرة للأنشطة

21 - ووافق الفريق على قائمة الأنشطة المحددة مسبقا على أساس ما يلي: (أ) المعلومات المتاحة في حوالي 15 يوميات موجزة تستخدمها البلدان في جميع أنحاء العالم؛ و (ب) الأنشطة المستخدمة في الأسئلة المجردة في 15 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتغطي قائمة الأنشطة المحددة مسبقا جميع الأنشطة الممكنة التي يمكن أن يضطلع بها شخص في يوم واحد وتتألف من 25 نشاطا (بما في ذلك ''أنشطة أخرى'' لأخذ الأنشطة غير المدرجة في القائمة في الحسبان). وقد وُضعت قائمة الأنشطة هذه لاستخدامها في اليوميات الموجزة والأسئلة المجردة، وتمثّل الحد الأدنى من المتطلبات للتمكين من إنتاج إحصاءات استخدام الوقت بما يتماشى مع التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت لعام 2016 (أنشطة المستوى الثاني). وتتعلق 9 من أصل 25 نشاطا بالأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر (7 أنشطة) وأعمال الرعاية (نشاطان) ويوصى بأخذها في الحسبان عند جمع البيانات لقياس المؤشر 5-4-1.

22 - وفيما يتعلق بطريقة جمع البيانات، ستيسّر رقمنة هذه الأداة المنسّقة بالحد الأدنى عملية الربط المطلوبة بين أسئلة المعلومات الأساسية واليومية.

(هـ) ضمان الجودة في سياق الدراسات الاستقصائية والإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت

23 - إن لجودة الدراسة الاستقصائية أهمية قصوى للحصول على نتائج ذات صلة ودقيقة وموثوق بها. وينبغي تنفيذ إجراءات ضمان الجودة لمنع الممارسات غير المقبولة وتقليل الأخطاء في إنتاج البيانات إلى

(6) تحديد المجيبين العاملين؛ وتحديد حالة تعدد الوظائف وخصائصها الأساسية، بالنسبة للعاملين منهم، ولا سيما الوضع الوظيفي والمهنة والصناعة والقطاع المؤسسي والشركة التجارية؛ وتحديد الأشخاص الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك لحسابهم الخاص، والقصد الرئيسي من الإنتاج والسلع الرئيسية المنتجة.

أدنى حد. وينكب الفريق على وضع إطار لتعريف الجودة في سياق الدراسات الاستقصائية والإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت بهدف توجيه عملية جمع البيانات والتمكين من إجراء تقييم متعدد الأبعاد لجودة إحصاءات استخدام الوقت المنتجة. وسيرتكز الإطار على أطر ذات صلة متفق عليها، مثل الإطار الوطني لضمان الجودة، لكل عنصر من عناصر دورة الدراسة الاستقصائية ومراحل النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية. وسيقترح معايير لضمان الجودة من خلال تحديد مجموعة مصغّرة من العناصر التي يتعين ضمانها، واختيار مجموعة أساسية من مؤشرات الجودة والقيم ''الفاصلة'' المقبولة، ومعالجة مسألة قابلية البيانات للمقارنة عبر الزمن وبين البلدان.

جيم – الخطط المستقبلية

24 – في عام 2020، ستواصل شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت، توحيد المدخلات التقنية عن الجوانب المنهجية المتصلة بتحديث سياق الدراسات الاستقصائية والإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت، كما هو موضح أعلاه. واعتبارا من عام 2021، ستتمكن البلدان من الاختيار من بين الخيارات المقترحة لجمع بيانات استخدام الوقت بطرق فعالة. وستواصل شعبة الاحصاءات والفريق العمل على استكمال *دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت*، الذي سيوضع في صيغته النهائية في عام 2022 ويقدم إلى اللجنة الإحصائية في عام 2023، مع مراعاة التعليقات الواردة من البلدان بشأن تنفيذها وتكييف الأساليب المقترحة.

ثالثا – *المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات*

25 – وتقوم شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، وبتوجيه من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، بإعداد الطبعة السابعة من تقرير المرأة في العالم، *المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات*، الذي يتضمن الإحصاءات والتحليلات المتعلقة بوضع المرأة والرجل على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية وفقا لآخر البيانات المتاحة مع تسليط الضوء على التقدم المحرز منذ عام 1995. وسيغطي المنشور مجالات مختارة من مجالات السياسة العامة ذات الصلة بمعالجة الشواغل الجنسانية، تمشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيتضمن تحليلا يستند أساسا إلى الإحصاءات المتاحة من المصادر الإحصائية الوطنية والدولية والمدخلات والمساهمات المقدمة من الخبراء الوطنيين والدوليين، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة والمكاتب الوطنية الإحصائية.

26 – وقد أعدت شعبة الاحصاءات تقارير المرأة في العالم بالتعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة والشركاء الآخرين مرة كل خمس سنوات، على النحو المطلوب في منهاج عمل بيجين[7]. وقد نُشرت حتى الآن ستة تقارير كجزء من هذه السلسلة. وتحلل جميع التقارير، باستثناء تقرير واحد (2005) حالة المرأة مقارنة بحالة الرجل في جميع أنحاء العالم في طائفة واسعة من الميادين. واستعرضت طبعة عام 2005 وحللت القدرات الوطنية على جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن المواضيع الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالمساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها. ولن تتاح الطبعة السابعة، *المرأة في العالم عام 2020*،

(7) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة*، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الرابع، الفقرة 208.

إلا على شبكة الإنترنت، وستتضمن، تمشيا مع الممارسات السابقة، أحدث الإحصاءات وتقييما للتقدم المحرز على مر الزمن بشأن القضايا الجنسانية الرئيسية. وسيتكوّن التقرير من منتجات متعددة متاحة على شبكة الإنترنت جمعت في بوابة مخصصة.

27 - وستشمل المنتجات المتاحة على شبكة الإنترنت ما يلي: (أ) مستودع للبيانات والبيانات الوصفية يمكن البحث فيه وسهل الاستعمال، يستند إلى المجموعة المصغّرة من المؤشرات الجنسانية[8]، مما يتيح الوصول إلى أحدث البيانات والاتجاهات من خلال رسوم بيانية وجداول ديناميكية، فضلا عن البيانات والبيانات الوصفية التي تقدمها الوكالات الراعية لمؤشرات مختارة؛ (ب) خرائط قصص عن شؤون جنسانية تربط بين البيانات الإحصائية والبيانات الجغرافية المكانية لبلدان مختارة، مما يثري التحليل ويحسن مستوى التصنيف الجغرافي؛ (ج) مجموعة من القصص الموجزة وقصص من صحفتين تتضمن سردا سهل القراءة غير تقني عن القضايا الجنسانية الحاسمة، مجمعة في إطار المواضيع الأولية التالية: الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية وإمكانية الوصول إلى الموارد؛ والتعليم؛ والخدمات الصحية والخدمات ذات الصلة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والعنف ضد المرأة؛ والبيئة؛ والتغيرات في السكان وضمن الأسر. وعلاوة على ذلك، ستسلط القصص المؤلفة من صحفتين الضوء على توافر البيانات وعلى الثغرات والتطورات المنهجية ذات الصلة، حيثما كانت متاحة. ومن المتوقع أن تُطلق هذه البوابة في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

رابعا - الاجتماع الثالث عشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية

28 - أنشئ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الذي يضم ممثلين عن برامج الإحصاءات الجنسانية في المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية عام 2007، من أجل تعزيز التعاون بين الجهات المعنية الرئيسية ومناقشة المجالات ذات الأولوية لتعزيز الإحصاءات الجنسانية وسد الثغرات في البيانات الجنسانية، والاتفاق بشأنها بطريقة منسقة. وتشمل مهامه الرئيسية تقييم حالة الإحصاءات الجنسانية واستعراض التقدم المحرز بشأنها، والتحديات، والاحتياجات الناشئة، واقتراح تدابير للنهوض بها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

29 - وحثت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والأربعين المعقودة في عام 2011، شعبة الإحصاءات على تعزيز دورها القيادي في تطوير الإحصاءات الجنسانية على الصعيد العالمي، وأقرت بالدور الاستراتيجي لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وأوصت اللجنة، في مقررها 102/42، بتوسيع نطاق عمل الفريق ليشمل ما يلي: (أ) استعراض الإحصاءات الجنسانية بهدف وضع مجموعة مصغّرة من المؤشرات الجنسانية؛ (ب) توجيه وضع أدلة ومبادئ توجيهية منهجية لإنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها؛ (ج) العمل كآلية تنسيق للبرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية؛

(8) المجموعة المصغرة من المؤشرات الجنسانية متاحة على الإنترنت على الموقع الشبكي: http://genderstats.un.org. وقد حدّد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية المجموعة المصغرة من المؤشرات الجنسانية واتفقت اللجنة الإحصائية على أن تستخدم هذه المجموعة باعتبارها دليلا إرشاديا لإنتاج الإحصاءات الجنسانية على الصعيد الوطني وتجميعها على الصعيد الدولي، وذلك بموجب القرار 109/44 الذي اتخذته اللجنة في عام 2013.

(د) مواصلة عقد الاجتماعات السنوية للفريق؛ (هـ) عقد المنتدى العالمي المعني بالإحصاءات الجنسانية مرة كل سنتين؛ (و) تقديم الدعم التقني لتعزيز برامج الإحصاءات الجنسانية في البلدان.

30 - ومن بين الأعضاء الحاليين في الفريق المكاتب الإحصائية الوطنية في 20 بلدا، هي الأردن، وأوغندا، وإيطاليا، والبرازيل، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وزمبابوي، وغانا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وكازاخستان، وكندا، وكولومبيا، والمغرب، والمكسيك، والهند، والولايات المتحدة، واليابان، والمنظمات التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشعبة السكان، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وشعبة الإحصاءات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة البنك الدولي.

31 - ونظمت شعبة الإحصاءات الاجتماع السنوي الثالث عشر للفريق الذي عُقد في نيويورك يومي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحضر الاجتماع ما مجموعه 57 خبيرا في الشؤون الجنسانية وإحصائيا، بمن فيهم 23 مشاركا من 20 مكتبا إحصائيا وطنيا[9]، وأربع لجان إقليمية[10]، و 15 منظمة دولية تتألف من وكالات راعية لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الجنسانية[11]. وترأس الاجتماع المكتب الإحصائي الوطني الفنلندي ومكتب المدير العام لتخطيط السياسات المتعلقة بالمعايير الإحصائية، ووزارة الداخلية والاتصالات في حكومة اليابان. وتقوم شعبة الإحصاءات بدور أمانة الفريق العامل.

32 - وخلال الاجتماع، أجرى الفريق تقييما وقدّم تعليقاته على عناصر مختارة من العمل المنهجي الجاري الذي تضطلع به شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت لإنتاج بيانات عن استخدام الوقت عالية الجودة تتمشّى مع المعايير الدولية وباستخدام أحدث التكنولوجيات (انظر الفرع الثاني).

33 - وإضافة إلى ذلك، جرى استعراض ومناقشة التطورات المنهجية لقياس ورصد مجالات محددة من الشواغل الجنسانية، من بينها إحصاءات عن قتل الإناث والاتجار بالأشخاص والأهمية الجنسانية للإحصاءات المتعلقة بالمخدرات (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛ وجمع واستخدام

(9) الأردن، وأستراليا، وأوغندا، وإيطاليا، والبرازيل، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وزمبابوي، وغانا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وكازاخستان، وكولومبيا، والمغرب، والمكسيك، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(10) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(11) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، وشعبة السكان، وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

البيانات الإدارية عن العنف ضد المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والصلة بين الإحصاءات الجنسانية والبيئية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ وقياس عمق الفقر داخل الأسرة المعيشية (البنك الدولي)؛ وقياس أثر التجارة على المساواة بين الجنسين (الأونكتاد).

ألف – الفريق الاستشاري المعني بتعزيز النظم الإدارية لسد الثغرات في البيانات الجنسانية

34 – نظرا لمحدودية البحوث المتعلقة بالاستخدام الحالي والمحتمل لنظم البيانات الإدارية للاسترشاد بها في التحليل والسياسات الجنسانية، شكل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية فريقا استشاريا معنيا بتعزيز النظم الإدارية لسد الثغرات في البيانات الجنسانية في عام 2018. ويتمثل الهدف العام للفريق الاستشاري، الذي تترأسه اليونيسف ويتألف من ممثلين معينين ذاتيا من ثمانية بلدان أعضاء[12] و 11 وكالة شريكة[13]، في توفير التوجيه بشأن كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من نظم البيانات الإدارية كمصدر للمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات الجنسانية اللازمة لرصد الالتزامات العالمية والوطنية في مجال السياسة العامة وإرشاد البرامج الإنمائية.

35 – وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها الفريق الاستشاري حتى الآن ما يلي: (أ) استعراض شامل للمؤلفات، يوثق الأعمال السابقة والجارية[14] ويصف بشكل عام المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات الخاصة الجنسانية التي يمكن استقاؤها من نظم البيانات الإدارية، بما في ذلك تحليل العوائق والقضايا المشتركة عند استقاء البيانات الجنسانية من النظم الإدارية ووضع الأولويات بهدف التحسين؛ (ب) إجراء مشاورات مع أعضاء الفريق الاستشاري لتحسين فهم توافر البيانات والإحصاءات الجنسانية المستمدة من النظم الإدارية في البلدان الأعضاء وجودتها وآراء المجيبين بشأن استخدام هذه النظم كمصدر للبيانات الجنسانية؛ (ج) إجراء سلسلة من المقابلات شبه المقننة مع المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية الرئيسية في ثلاثة بلدان أعضاء في الفريق الاستشاري (البرازيل وغانا وكندا) لتحسين فهم الفرص المتاحة للاستفادة من تحسينات النظام من أجل الحصول على بيانات جنسانية أجود. وتركز المقابلات على وجه الخصوص على مسائل رئيسية من قبيل ما هي النظم الإدارية التي ينبغي إيلاؤها الأولوية لاستقاء البيانات الجنسانية ولماذا، وما هي جداول التصنيف الأساسية التي ينبغي إدراجها في النظم الإدارية، وكيف يمكن للإحصائيين المختصين في الشؤون الجنسانية أن يشاركوا في هذه البيانات الإدارية بصورتها الأعم لضمان مراعاة الاحتياجات من البيانات الجنسانية. ومن المتوقع أن تشمل المنتجات النهائية وثيقة توجيهية قطرية وورقة استعرضها الأقران بشأن التحديات الرئيسية والفرص المستقبلية المتعلقة باستخدام البيانات الإدارية لتحسين الإحصاءات الجنسانية.

(12) الأردن وأوغندا والبرازيل وزمبابوي وغانا وكندا والمغرب والهند.

(13) اليونيسف (الرئاسة)، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وشعبة الإحصاءات، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(14) بما في ذلك البحوث الجارية بشأن البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وقتل الإناث المستقاة من النظم الإدارية، التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على التوالي.

36 - وتبرز النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها حتى الآن بشأن استخدام نظم البيانات الإدارية للبيانات الجنسانية فيما بين البلدان الأعضاء في الفريق الاستشاري التحديات الواسعة النطاق والعامة مثل الرقمنة، وحماية المعلومات الشخصية، وتوحيد المفاهيم والتعاريف، والافتقار إلى البيانات الوصفية وغياب التنسيق بين النظم. غير أن بعض البلدان أشارت أيضا إلى تحديات جنسانية معيّنة، من قبيل تدني احتمال حصول النساء والفتيات على وثائق هوية أو قدرتهن على الحصول على الخدمات، مما يقلل من فرص وجود البيانات المتعلقة بهن في النظم الإدارية. وعلاوة على ذلك، ففي حين علّق الكثيرون على السهولة النسبية لجمع البيانات المصنّفة حسب ''الجنس'' مقارنة بالمتغيرات الأخرى، كان هناك توافق في الآراء على أنه إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات مراعية للاعتبارات الجنسانية غير تلك المتعلّقة بالجنس، فمن الصعب إدراج أسئلة جديدة في نماذج جمع البيانات الخاصة بالنظم الإدارية.

باء - الممارسات الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني

37 - وخلال الاجتماع أيضا، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية باستعراض ومناقشة الممارسات الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني وفي التفاعل مع واضعي السياسات والتنسيق مع الوكالات الوطنية الأخرى للاسترشاد بها في وضع السياسات ذات الصلة بنوع الجنس، على أساس الخبرات التي عرضتها المكاتب الإحصائية الوطنية في الأردن وجورجيا وكازاخستان. وأثنى الفريق على مساهمة الأردن في عمل الفريق على مدى عقد من الزمن، وأحاط علما بالتحسن الذي طرأ على الإحصاءات الجنسانية في البلد وبالجهود المبذولة لقياس أبعاد التقاطع بين المتغيرات، ومن بينها التقاطع بين نوع الجنس والوضع من حيث الهجرة. وأُبلغ الفريق أيضا وأثنى على الجهود التي تبذلها كازاخستان لقياس نوعية حياة النساء ذوات الإعاقة ونشر البيانات بطريقة برايل وعن طريق التسجيلات الصوتية، وعلى التقدم الذي أحرزته جورجيا في إدماج المنظور الجنساني في جميع مهام النظام الإحصائي الوطني ومجالاته لتلبية الاحتياجات الإحصائية في حدود الموارد المتاحة.

جيم - تنسيق برامج العمل والمبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية

38 - استعرض الفريق وناقش المبادرات الإقليمية والدولية الجارية لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات الإحصائية على الصعيد القطري. وأجرى الفريق تقييما للدروس المستفادة في تنفيذ عنصر الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية في برنامج الإحصاءات والبيانات في إطار الدورة العاشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية[15]، والمبادرات الإقليمية، والأنشطة الدولية المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية، والنتائج المستخلصة من التقارير الصادرة دوليا باستخدام البيانات الجنسانية. وناقش الفريق أيضا نتائج عملية مسح أجريت داخل الفريق من أجل تحسين فهم ''من يفعل ماذا'' وتحديد فرص التعاون، وتعزيز الشراكات، والحد من

(15) تغطي الدورة العاشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية الفترة 2016-2019. وبرنامج الإحصاءات والبيانات مشروع شامل يتمحور حول تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ بشأنها. ويشترك في تنفيذه 10 كيانات هي: شعبة الإحصاءات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

التداخل، وتجنب ازدواجية الجهود، وكفالة التنسيق داخل الفريق وشارك استراتيجية من أجل تعزيز البيانات الجنسانية.

دال – مساهمة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في إعداد *دور المرأة في العالم عام 2020*

39 – وفي الدورة المخصصة *للمرأة في العالم عام* 2020، أجري تمرين جماعي لتحديد ومناقشة تقييمات المساواة بين الجنسين التي أجراها أعضاء في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الذين أعرب العديد منهم عن اهتمامهم بالمساهمة في التقييم العالمي للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين منذ عام 1995 والوارد في المنشور. وتضمّنت الأمثلة على السرديات الجنسانية التي اقترحت البلدان نشرها على الصعيد العالمي ما يلي: الترتيبات المعيشية للفتيات والفتيان الذين يعيشون في منزلين في فنلندا؛ ومهارات القراءة والحساب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الفتيات والفتيان في المناطق الحضرية والريفية في زمبابوي؛ والشابات والشبان غير العاملين ولا الملتحقين في التعليم ولا التدريب في المغرب؛ والتوازن بين العمل والحياة الخاصة للنساء والرجال حسب العرق والأصل الإثني في البرازيل؛ وحالة النساء والرجال المشردين حسب وضعهم من حيث الهجرة؛ والأمن الاقتصادي لكبار السن من النساء والرجال الذين ليسوا في القوى العاملة في أستراليا. ويمكن أن تشمل المساهمات أيضا خرائط قصص عن شؤون جنسانية للبلدان، استنادا إلى الخرائط التي وضعتها أيرلندا ودولة فلسطين والمكسيك عام 2018، كأداة لتوجيه المستعملين إلى فئات فرعية سكانية ومناطق دون وطنية محددة[16].

40 – ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية على برنامج عمله السنوي لعام 2020، الذي يشمل ما يلي:

(أ) ستكفل شعبة الإحصاءات التعاون بين الفريق وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت، ولا سيما فيما بين البلدان الأعضاء التي هي بصدد إجراء دراسات استقصائية عن استخدام الوقت. وستكفل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها عضوا في الفريقين، المواءمة بين المبادئ التوجيهية المنهجية العالمية لإحصاءات استخدام الوقت والمبادئ التوجيهية الموضوعة في المنطقة؛

(ب) وسيستعرض الفريق ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتوصيات المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعني بجمع واستخدام البيانات الإدارية المتعلقة بالعنف ضد المرأة ويعلق عليها؛

(ج) وسيقدم البنك الدولي تقريرا عن التقدم الذي أحرزه في قياس عمق الفقر داخل الأسرة المعيشية، وسيظل الفريق على استعداد لتقديم تعليقاته بشأن الافتراضات التي أُعدت للبيانات النموذجية من منظور إحصائي باستخدام منظور جنساني؛

(د) وسيستعرض الفريق أوجه التقدم التي أحرزها الأونكتاد بشأن الصلة بين الإحصاءات الجنسانية وإحصاءات التجارة؛

(16) متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/sconcerns/migration/index.cshtml.

(هـ) وسيوسع الفريق الاستشاري المعني بتعزيز النظم الإدارية لسد الثغرات في البيانات الجنسانية (برئاسة اليونيسف) نطاق عمله ليشمل بلدانا أعضاء إضافية مهتمة، وسيقدم تقريرا عن التقدم المحرز في دعم التحليلات الجنسانية باستخدام البيانات الجنسانية المستمدة من مصادر بيانات إدارية؛

(و) وسيعيد الفريق الاستشاري المعني بالمؤشرات الجنسانية (برئاسة الأردن) النظر في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 80 مؤشرا التي سبق أن حددها الفريق بوصفها مؤشرات ذات صلة بنوع الجنس والمؤشرات الـ 54 التي حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقب التغييرات المحتملة التي يمكن أن تنتج عن الاستعراض الشامل لأهداف التنمية المستدامة لعام 2020. وبمجرد الاتفاق على قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بنوع الجنس، سيقدمها الرئيسان المشاركان للفريق (فنلندا واليابان) رسميا إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمساهمة في عمله بشأن تصنيف البيانات؛

(ز) وستقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبلدان الشريكة تقريرا عن التقدم المحرز في عملها الأولي المتعلق بقياس الهوية الجنسانية؛

(ح) وستتابع شعبة الإحصاءات مع أعضاء الفريق الراغبين في المساهمة في تقرير *دور المرأة في العالم عام 2020* من خلال عرض ما لديهم من قصص تتناول شؤون جنسانية وبيانات داعمة ستنشر في هذه الوثيقة العالمية احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(ط) وسيقدم الفريق مدخلات وسيسهم في تنظيم المنتدى العالمي الثامن المعني بالإحصاءات الجنسانية المقرر عقده في سويسرا؛

(ي) وسيعقد الاجتماع السنوي الرابع عشر للفريق في عام 2020.

خامسا – سبل المضي قدما

41 – في عام 2020، وفي إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية، سيغطي عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية الأنشطة التي اتفق عليها الفريق في اجتماعه الثالث عشر. وستعطى الأولوية لإعداد تقرير *المرأة في العالم عام 2020*، واستعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بنوع الجنس والاتفاق عليها، ولعمل الفريق الاستشاري المعني بتعزيز النظم الإدارية لسد الثغرات في البيانات الجنسانية، بما في ذلك ما يتعلّق منها بالعنف ضد المرأة.

42 – وعلاوة على ذلك، ستقوم شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع حكومة سويسرا والوكالات الدولية ذات الصلة والشركاء الإنمائيين، وبتوجيه من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، بتنظيم الاجتماع الرابع عشر للفريق، المقرر عقده في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والمنتدى العالمي الثامن المعني بالإحصاءات الجنسانية، المقرر عقده في برن يومي 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على هامش منتدى الأمم المتحدة العالمي الثالث للبيانات.

سادسا – الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

43 – اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) إقرار عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت، والتعليق على العناصر المختارة للإطار المفاهيمي لتحديث إحصاءات استخدام الوقت التي يوجه انتباه اللجنة إليها؛

(ب) الإحاطة علماً بخطة العمل لاستكمال *دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت: قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر*، والإعراب عن الاهتمام باستخدام الأساليب المقترحة والمساهمة في وضعها في صيغتها النهائية؛

(ج) الإعراب عن آرائها والموافقة على اختصاصات فريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت؛

(د) التعليق على المساهمة في *إعداد تقرير المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات* والإعراب عن الاهتمام بالمساهمة فيه، مما سيقدّم تحليلا وصفيا للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية ويسلّط الضوء على الفجوات بين الجنسين خلال دورة الحياة وعبر المجموعات الفرعية السكانية الضعيفة، من خلال سرديات قصيرة متصلة بشؤون جنسانية وما يتصل بها من خرائط قصص عن شؤون جنسانية، من بين منتجات أخرى على الإنترنت؛

(هـ) الإحاطة علما بأولويات العمل الأخرى لشعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية ودعم أولويات العمل الأخرى، بما في ذلك الإعداد للمنتدى العالمي الثامن المعني بالإحصاءات الجنسانية، المقرر عقده في برن يومي 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بالتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني السويسري.